

الحمد لله.

الجمهورية التونسية

مجلس الدولة

المعكمة الإدارية

القضية عدد: 123431

تاريخ الحكم: 30 جوان 2012



حكم ابتدائي

باسم الشعب التونسي،

أصدرت الدائرة الابتدائية السابعة بالمعكمة الإدارية

الحكم التالي بين:

14 أوت 2012

الكائن عنوانهم ،

المدعين:

الكائن مكتبه ،

نائبهم الأستاذ ،

من جهة،

الكائن عنوانه ،

والمدعى عليه: رئيس بلدية ،

من جهة أخرى.

نيابة عن المدعين

بعد الاطلاع على عريضة الدّعوى المقدّمة من الأستاذ

المذكورين أعلاه والمرسّمة بكتابة المحكمة تحت عدد 123431 بتاريخ 2 ماي 2011

والمتضمنة أنه استقر على ملك منوبه العقار المسمى " " موضوع الرسم العقاري عدد

611009 المتكون من القطعة عدد 1420 من المثال المتعلق بالرسم العقاري

593574 نابل البالغة مساحته الجمالية 15 آ و 88 ص والكائن بمشيخة من

معمدية بولاية ، وانه تناهى إلى علمهم في المدة الأخيرة أن مثال

التهيئة العمرانية لبلدية قد شمل جزء يمسح 519 مترا مربعا من العقار

المذكور لغاية إدماجه بالطريق العام المبرمجة بذلك المثال، وانه بالرغم من انتهاء إجراءات

المصادقة على مثال التهيئة المشار إليه فان مصالح البلدية لم تقم على الميدان بخلاف ما اقتضته

أحكام الفصل 20 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير بوضع علامات تحديد بارزة للعيان لضبط المناطق التي وقع إدماجها بالملك العمومي مثلما ما هو ثابت من محضر المعاينة المحرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ برقيمه عدد 3882 بتاريخ 7 جويلية 2010، مضيفا أن اقتطاع مساحة هامة من عقار منوييه لفائدة الملك العمومي البلدي تزيد عن ربع المساحة الجمالية لعقار التداعي من شأنه يشكل ضررا ماديا مباشرا وثابتا على معنى الفصل 23 من المجلة المذكورة موجبا للتعويض، لذلك تقدم منوبوه لرئيس بلدية بتاريخ 31 جويلية 2010 طالبين تمكينهم من التعويض العادل عن المساحة المزمع إدماجها بالطريق المبرمجة إلا أن رئيس البلدية المذكورة لم يستجب لطلبهم بمقتضى جوابه المؤرخ في 7 أكتوبر 2010، الأمر الذي حدا بهم إلى القيام بدعواهم الراهنة طالبين الإذن بتسمية ثلاثة خبراء في قيس الأراضي للتوجه إلى عقار التداعي لتطبيق حجج الملكية وتقدير القيمة المالية للأرض المزمع إدماجها في الملك العمومي البلدي للطرقات ثم الحكم لفائدتهم بالتعويض على ذلك الأساس.

وبعد الاطلاع على تقرير رئيس بلدية الوارد على المحكمة بتاريخ 23 جوان 2011 والذي دفع فيه بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في النزاع الراهن على اعتبار أن الفصل 23 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير اقتضى أن يكون التعويض بخصوص العقارات التي لم تعد كليا أو جزئيا قابلة للاستعمال بفعل الارتفاعات الموظفة عليها من مثال التهيئة يتم بالمرضاة أو بالتقاضي لدى المحاكم المختصة وفق التشريع الجاري به العمل في مادة الانتزاع من اجل المصلحة العمومية.

وبعد الاطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف وعلى ما يفيد استيفاء إجراءات التحقيق في القضية.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 والمتعلق بالمحكمة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته وتمّمته، وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2010 المؤرخ 3 جانفي 2011،

وبعد الإطلاع على ما يفيد إستدعاء الطرفین بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 29 ماي 2012، وبها تلا المستشار المقرر السيد ماهر الجديدي ملخصا من تقريره الكتابي ولم يحضر نائب المدعين الأستاذ وبلغه الاستدعاء كما لم يحضر من يمثل البلدية المدعى عليها وبلغه الاستدعاء.

حجزت القضية للمفاوضة والتّصريح بالحكم لجلسة يوم 30 جوان 2012.

وبها، وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

من جهة الاختصاص:

حيث تهدف الدعوى الراهنة إلى إلزام بلدية ، في شخص ممثلها القانوني، بالتعويض للمدعين عن قيمة ما زاد عن الربع من المساحة الجمالية لعقار التداعي بعد أن تولت إدماج مساحة 519 م م منه في الملك العمومي البلدي للطرق ووفقا لما نص عليه مثال التهيئة العمرانية الخاص بالبلدية المدعى عليها.

وحيث اقتضت أحكام الفصل 23 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير ما يلي: " لا ينجر أي تعويض عن الارتفاقات الناتجة عن الترتيب العمرانية المتخذة لفائدة الأمن العمومي وأمن المنشآت العسكرية والمرور والمحافظة على التراث التاريخي والأثري والتقليدي والتي تتعلق خاصة باستعمال الأراضي وارتفاع المباني ونسبة المساحة المبنية والبيضاء لكل عقار وحظر البناء في مناطق معينة .....

غير أنه لا يمكن لمالكي العقارات التي بقي جزء منها قابل للاستغلال المطالبة بجبر الضرر إلا بالنسبة لما زاد عن ربع مساحتها الجمالية.

ويتم التعويض في جميع الحالات المذكورة أعلاه إما بالمرضاة أو بالتقاضي لدى المحاكم المختصة وفقا للتشريع الجاري به العمل في مادة الانتزاع من اجل المصلحة العمومية...".

وحيث اقتضت أحكام الفصل 30 من القانون عدد 85 لسنة 1976 المؤرخ في 11 أوت 1976 المتعلق بمراجعة التشريع المتعلق بالانتزاع للمصلحة العمومية كما تم تنقيحه بالقانون عدد 26 لسنة 2003 المؤرخ في 14 أفريل 2003 " أن تختص المحاكم العدلية بدرجاتها الميمنة بمجلة المرافعات المدنية والتجارية بالدعاوى المرتبطة بالانتزاع للمصلحة العمومية باستثناء دعوى تجاوز السلطة...".

وحيث طالما كان النزاع الراهن منحصرا في طلب التعويض للمدعين عن قيمة ما زاد عن الربع من المساحة الجمالية لعقار التداعي المبرمج إدماجها بالطريق العام بمثل التهيئة العمرانية لبلدية ، فإنه يكون خاضعا بالضرورة إلى التشريع الجاري به العمل في مادة الانتزاع من اجل المصلحة العامة، وراجعا بالتالي لاختصاص المحاكم العدلية، الأمر الذي يتجه معه رفض الدعوى لعدم الاختصاص.

### ولهذه الأسباب،

### قضت المحكمة ابتدائيا:

أولا: برفض الدعوى لعدم الاختصاص.

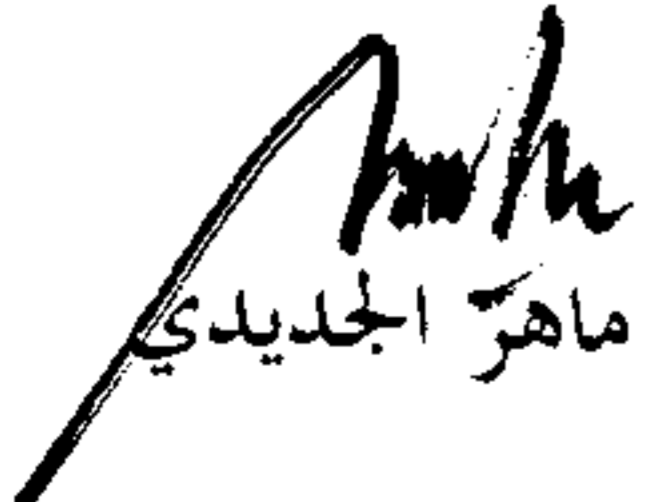
ثانيا: بحمل المصاريف القانونية على المدعين.

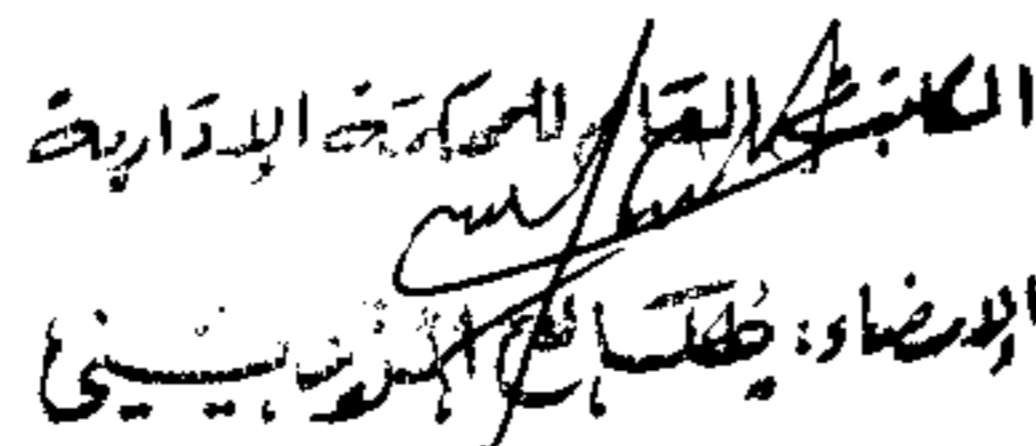
ثالثا: بتوجيه نسخة من الحكم إلى الطرفين.

وصدر هذا الحكم عن الدائرة الابتدائية السابعة برئاسة السيد عماد الحزقي وعضوية الأئمة أحلام الوسلاقي والأئمة جيهان الهرمي.

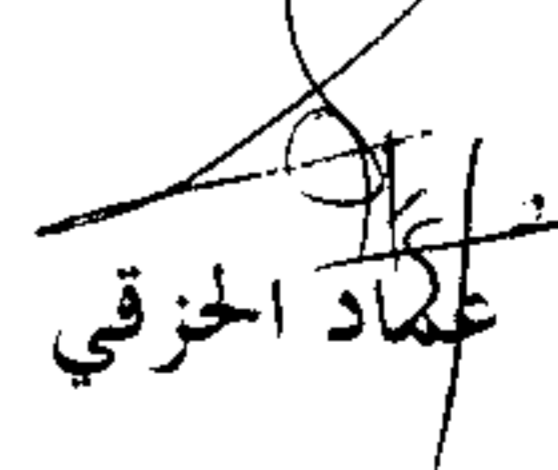
وتلي علنا بجلسة يوم 30 جوان 2012 بحضور كاتبة الجلسة الأئمة سميرة الهرمي.

المستشار المقرر

  
ماهر الجديدي

الكاتب العام للمحكمة الإدارية  
الإضاء: 

رئيس الدائرة

  
عماد الحزقي